بقوله ليظهر ما هو سبب عدم الورود ليكون اشد ظهورا ما هو
سبب عموم عدم الورود لان مقتضى ظاهر السوق رجوعه الى
ضارب فان ظاهر السوق على ما يشهد به التامل الصادق انه لا
يصرح المص ههنا بحد الفعل فلو كان الضمير للفعل او لحد الفعل
لكان الحد مصرحا به كيف يعارض هذا ان الاظهر حمل الضمير للاقرب
مع ان الكلام لا يكاد ان يخلو من الاشارة الى حد الفعل فانه
لو كان الضمير للفعل او لحده لكان الحد مصرحا به ولو كان الضمير
لضارب لكان المعنى فانه ضاربا لم يدل على حدث ونسبة الى
موضوع والفعل يدل على ذلك ليستنبط منه الحد وقوله الا ان
السابع المتبادر اه محل نظر بل كان ان لا يكون في الكلام
النفي في امثاله عما اكثر مما يتوهم اولا ولو اريد بمثل قوله
ما دل وقوع ذلك القول في مثل هذا السوق فالشايع في نفيه
لا دون لم ادما فان مثل هذا السوق يقتضي ان يقال فان ضاربا
لا يدل على حدث بصيغة المضارع دون الماضي حتى يؤتى بلم او
بما في نفيه ولهذا رجح جعل ما موصولة على جعلها نافية فيما نسب
اليه قدس سره من الحواشي حيث كتب على قول المص فانه ما دل اي بخلاف
الفعل اللفظ الدال على الحدث ونسبة الى الذات وزمان تلك النسبة
المشتق

المشتق فانه ليس بدال على الحدث المذكور ويجوز ان يكون
الضمير للمشتق وما نافية اي المشتق غير دال على الحدث المذكور
بخلاف الفعل فانه دال عليه مع النسبة الى الفاعل هذا كلامه
ولا يخفى ان قوله ويجوز ان يكون الضمير للمشتق بعد قوله
اي الفعل اللفظ الدال اه يدل على كون هذا الاحتمال وجوه
ومما يليق ان ينبه عليه انه قدس سره لم يجعل ضمير فانه راجعا الى
الفعل وحده كما جعله الشارح كذلك ولعله قدس سره اختار
تخصيص الضمير بالفعل لانه على تقدير رجوعه الى حد الفعل يقع
في قول المص فانه اه نوع سماحة فان خبر ان ح مجموع ما بعد الضمير
وظاهر السوق يقتضي خلاف ذلك فافهم وانما فسر قدس سره قول
المص فانه يدل على مدلول بقوله اي الفعل اللفظ الدال اشارة الى ان
الزمان المدلول للفعل الواقع في التعريف غير معتبر في التعريف
والقوم صرحوا بذلك وليس في قوله ونسبة الى موضوع تكرار
دفع لما يتجه على قول المص ونسبة الى موضوع ان فيه تكرارا مع ذكر
الحدث فان الحدث على ما ذكر في شرح المطالع ما قام بشيء اي
ما نسب الى شيء بالقيام وذلك الشيء هو الموضوع فيحصل التكرار
المذكور وحاصل الدفع انه انما يلزم التكرار المذكور

Copyright © King Saud University